

ندوة

المقاومة والمفاوضات، شرعية القيادة، حل الدولتين والخيارات الأخرى حوار من خلال مواقف متعددة*

محمد بركة
محمود الرمحي
كميل منصور**
غسان الخطيب
ناصر القدوة

أدارها: خالد فراج وسميح شبيب
حررها: أحمد خليفة

أعلن الرئيس محمود عباس (أبو مازن) أنه قرر عدم ترشيح نفسه في وقت وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود أو شبه مسدود. لنفترض أن أبو مازن أصر على موقفه بعدم الترشح، فمن سيكون البديل؟ وما هو المتوقع أن يحدث في المرحلة المقبلة، مع عدم القدرة على إجراء انتخابات؟ وهل سيكون المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية هو المرجع السياسي والتنظيمي للسلطة؟ وفي هذه الحالة، هل ستكون السلطة ذات طابع إجرائي وليس سياسياً؟

ناصر القدوة: بالنسبة إلى النقطة المتعلقة بإعلان الرئيس أبو مازن عدم الترشح للانتخابات المقبلة، فإن هذا الإعلان تسبب بحدوث بعض الاضطراب في المؤسسة السياسية الفلسطينية، وخصوصاً في ظل هذا الوضع الصعب، لأن الاستمرارية هي مسألة مهمة ومفيدة، والقرار بعدم الترشح له تأثيرات سلبية في وضع السلطة الوطنية الفلسطينية، وربما في وضع التيار الوطني الديمقراطي. هل ستكون الجهات الفلسطينية المعنية قادرة على طرح شخصية جديدة أو بديل جديد؟ شخصياً، أعتقد أن هذه الجهات، وفي مقدمتها "فتح" وأطر منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) قادرة على طرح بديل. هل جرى نقاش بشأن هذا الموضوع؟ لا، لم يحدث ذلك. ومن وجهة نظري الشخصية، لا يجوز لأسباب سياسية، ولأسباب أخلاقية، أن يجري نقاش في مسألة البديل ما دام الموضوع لم يحسم بشكل نهائي بعد. لكن من حيث المبدأ لا يمكن القول إن جهات سياسية قائمة وفاعلة ستكون عاجزة عن طرح بديل في حالة حدوث أي شيء للرئيس الحالي، بما في ذلك إصراره على عدم الترشح.

والمشكلة في هذا الإصرار هي أنه ينشئ حالة انتقالية، والحالة الانتقالية بالتعريف هي حالة لا يستطيع الإنسان فيها أن يقدم على أقصى درجة من درجات الفعل خلالها.

كميل منصور: لكن بحسب أوصلو، السلطة بكاملها في الأساس، هي حالة انتقالية.

ناصر القدوة: منظمة التحرير الفلسطينية هي صاحبة الولاية الأولى، وإلى حين إجراء الانتخابات، فإن من حق المجلس المركزي التمديد للرئيس والمجلس التشريعي

ناصر القدوة: نعم السلطة بحسب أوصلو هي حالة انتقالية، لكن الجانب الفلسطيني تجاوز أموراً معينة، بحيث اكتسب طابعاً مستقراً نسبياً، وإن كان الإطار السياسي العام ذا طابع انتقالي، وهذا أمر يجب التمسك به، وعدم القبول بتحويل هذا الوضع إلى وضع دائم.

أمّا فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية والرئاسية، فمن الواضح الآن، وبعد صدور تقرير لجنة الانتخابات المركزية، أن إجراءها لن يكون في 25 كانون الثاني/يناير 2010، لأن لجنة الانتخابات المركزية قالت أنها لا تستطيع تنظيم هذه الانتخابات.

ومن المؤسف والمزعج حقاً أن يكون هناك طرف فلسطيني يفتخر بأنه منع الانتخابات. الحجة تقول إنه لا يوجد توافق وطني، وبالتالي، لا يمكن إجراء الانتخابات. إذاً، متى تتم العودة إلى الشعب؟ فكلما تفاقم الإشكال زادت منطقية العودة إلى الشعب والذهاب إلى الانتخابات.

وإذا لم تجر انتخابات، هل ستبرز أمام السلطة الوطنية الفلسطينية إشكاليات سياسية وقانونية كبرى في الواقع الفلسطيني؟ لا أعتقد ذلك. إن منظمة التحرير الفلسطينية هي صاحبة الولاية بالدرجة الأولى، فهي التي أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي التي اختارت الرئيس الأول للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى حين إجراء الانتخابات، وهي التي قدمت الغطاء السياسي للرئيس الأول عندما تأخرت الانتخابات الثانية فترة زمنية طويلة.

وفي كل الأحوال، إمّا أن نذهب إلى الانتخابات، وإمّا نعالج الموضوع بشكل سياسي. وبالتالي، أعتقد أن المجلس المركزي لـ م.ت.ف. يمتلك الإجابات اللازمة والصحيحة على هذا الوضع. ببساطة شديدة، فإنه على أساس صلاحيات المجلس المركزي لـ م.ت.ف. وعلى أساس السوابق التي حدثت، وعلى أساس قرار لجنة الانتخابات المركزية عدم إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري، فإنني أعتقد أن المجلس المركزي سيتخذ قراراً باستمرار الوضع الحالي للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى حين إجراء الانتخابات.

2] ما المقصود باستمرار الوضع الحالي؟ هل هو استمرار لرئاسة السلطة وأيضاً لولاية المجلس التشريعي؟

ناصر القدوة: المقصود كل شيء عندما لا تستطيع أن تجري انتخابات رئاسية أو تشريعية.

صحيح أن المجلس التشريعي غير قائم وغير فعال، لكن لماذا التنطح، سواء بالمعنى السياسي أو القانوني، لمعالجة أمر المجلس التشريعي بشكل مختلف عن وضع الرئاسة؟ إن الأوضاع ستستمر على ما هي عليه حتى إجراء الانتخابات المقبلة. وفيما يتعلق بالتسوية التفاوضية، فأنا لا أعتقد أنها وصلت إلى آخر الخط، بل إن التفاوض من أجل التفاوض هو الذي وصل إلى خط النهاية. المطلوب هو إعادة النظر في المنهج. المطلوب استخدام أدوات القوة المتاحة للجانب الفلسطيني، لكن من دون التخلي عن فكرة التسوية التفاوضية. هذا أمر مختلف عن العودة إلى المفاوضات بشروط معينة أو من دون شروط. أنا أتحدث هنا عن فكرة التسوية التفاوضية.

أمّا بالنسبة إلى تعزيز القوة، فإن لدينا أدوات لهذا الأمر، أبرزها:

1 - تحقيق إنجازات على المستوى الفلسطيني الداخلي، وإعادة ترميم البيت الفلسطيني، واستعادة الوحدة الوطنية، وذلك عبر حوار جاد ذي طبيعة سياسية، ومن خلال فتح حوار في شأن تأسيس نظام سياسي مشترك، أو في شأن المبادئ التي يجب أن يقوم عليها هذا النظام السياسي المشترك، وهذا يمكن أن يشكل أساس المشاركة السياسية في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية، والمشاركة في الانتخابات المقبلة لـ م.ت.ف. إن الأمر هنا يختلف عن برنامج حكومة فلسطينية، وهو يتعلق بأسس نظام الدولة. وفي كل الأحوال نريد ترميم الوضع الفلسطيني، وإذا لم ننجح في ذلك يجب أن نعيد بناء م.ت.ف. إمّا بمشاركة الإسلام السياسي، وإمّا من دونه.

2 - اللجوء إلى القانون الدولي، وما يشكله ذلك من حماية وأدوات ضغط حقيقية على الجانب الإسرائيلي: تفعيل الفتوى القانونية لمحكمة العدل العليا؛ العودة إلى حقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة؛ الاستعانة بالجهات الخارجية في مجال تطبيق القانون الدولي، بما في ذلك محاسبة الإسرائيليين، واتخاذ عقوبات بحق منتهكي القانون الدولي على مستوى الأفراد والهيئات والشركات الإسرائيلية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتعين علينا أيضاً إعادة بناء تحالفاتنا الدولية بشكل جدي، وهي تحالفات أهملناها للأسف الشديد، ومنها: لجان التضامن؛ منظمة المؤتمر الإسلامي؛ حركة عدم الانحياز؛ الأحزاب الدولية في كل مكان. لا يكفي العمل من خلال التلفاز والتصريحات، بل إن الأمور تحتاج إلى تحضير وتنسيق مع مختلف الكتل

السياسية، كما أنه لا يجوز إهمال مجلس الأمن. مثلاً، فيما يتعلق بالمستعمرات، لماذا لا نذهب إلى مجلس الأمن بمشروع يتعامل مع هذه المشكلة؟
ثمة متطلبات دولية للعودة إلى الآلية التفاوضية، ويجب أن يكون هناك استعداد لذلك. أنا لست مع القائلين إن هذه الإدارة الأميركية هي الشيطان الرجيم. كيف يمكن أن نعتبر إدارة أوباما سيئة؟ إن المسؤولين في هذه الإدارة يتحدثون عن أمور جيدة على الرغم من كل التراجع المشين في الموقف من الاستيطان. هناك أرضية يمكن التعامل معها ويجب الاستفادة منها.

3 – تعبئة الشعب، ومسألة المقاومة الشعبية، وقضية رفض الاحتلال وما يتفرع منه، وإيجاد حالة تجعل الشعب الفلسطيني منخرطاً في عملية التحرر الوطني. وهذا كله لا يعني أننا لا نريد الحل التفاوضي، وإنما يعني إعادة صوغ المنهج السياسي الفلسطيني. ليس المطلوب القفز في الهواء.

محمود الرمحي: شرعية المجلس التشريعي لا تنتهي بعد أربعة أعوام، وم.ت.ف. في قبضة "فتح"، ولم نشعر يوماً بأن أبو مازن رئيسنا كلنا

□ المفاوضات مجمدة وكذلك المقاومة، كما أن الانتخابات مؤجلة، ولا أحد يعرف متى ستجري. د. محمود، كيف ترى "حماس" الوضع السياسي والسلطوي الفلسطيني؟
محمود الرمحي: أود أولاً التعقيب على بعض ما ذكره الأخ ناصر القدوة. فيما يتعلق بعدم ترشح الرئيس أبو مازن، هذه ليست مشكلة، فيما أنه لن تجري انتخابات، فإنه سيستمر في عمله إلى حين إجراء الانتخابات المقبلة، وعندها لن تعجز حركة "فتح" عن تسمية مرشح، سواء أبو مازن أو غيره. حديث الرئيس عن عدم الترشح يبقى مطمئناً، ويعني أنه سيستمر في أداء مهامه حتى الانتخابات المقبلة. الخوف هو من الاستقالة لأنها تعني القطع الآن. أما عدم الترشح فيمكن أن يستمر عاماً أو عامين مع استمرار الوضع القائم، وأنا ضد بعض الأصوات من قادة "حماس" التي تقول بضرورة الاستقالة. ولو قرر أبو مازن الاستقالة لأسباب شخصية – ونحن لا ننكر أن الرئيس أبو مازن هو رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية – فما الذي يمكن أن يحدث؟ إن الحديث عن تولي رئيس المجلس التشريعي الرئاسة، كما ينص على ذلك القانون، لا يلحظ أن القانون ينص أيضاً على أنه لا يستطيع أن يكون رئيساً أكثر من ستين يوماً. وما دامت "حماس" تقول إنه لا انتخابات من دون توافق وطني، فإن الانتخابات قد لا تجري، وعندها سيفقد رئيس المجلس التشريعي شرعيته القانونية.

مسألة أخرى أود التأكيد عليها، وهي: أن م.ت.ف. هي في قبضة إخواننا في حركة "فتح". يستعدون متى يريدون، إذا كانت ذات فائدة لهم، ويتجاهلوننا متى يرغبون

في ذلك. وإذا كانت م.ت.ف. تمثلني فيجب أن أكون فيها. في سنة 2005، تم الاتفاق على أن نكون فيها، لكن أبو مازن لم يدع إلى اجتماع أمناء الفصائل بعد شهر وفقاً للاتفاق.

بالإضافة إلى ذلك، نحن لا نفتخر بأننا منعنا الانتخابات. نحن نقول أننا نريد انتخابات تحترم نتائجها. نتائج انتخابات سنة 2006 لم تحترم من جانب الإخوة في حركة "فتح". تسليم السلطة ليس هو تسليم الكراسي. في أول أسبوع صادروا التلفزيون والراديو بحجة أن الإشراف عليهما تابع لمكتب الرئيس، وصادروا المعابر بحجة أن إسرائيل لا تريد التعامل معنا، وسحبوا من وزارة الأوقاف هيئة الحج والعمرة ومنحوها للرئاسة. وبالتالي، لم يكن هنالك احترام لنتائج الانتخابات، إذًا، ما معنى العودة إلى انتخابات لا تحترم نتائجها؟

لم نشعر في يوم من الأيام بأن أبو مازن رئيسنا كلنا. أنا أكثر شخص من "حماس" جلس مع أبو مازن، وكنت أتردد عليه أسبوعياً، ولم أكن أشعر بأنه رئيس لكل الشعب الفلسطيني. كان يتصرف كأنه رئيس لـ "فتح"، وصار خصماً من أول يوم بعد إعلان نتائج الانتخابات. نحن لا تخيفنا الانتخابات. مشكلتنا مع أوروبا وأميركا نعرفها. لكن داخلياً، ألم يحرق مقر المجلس التشريعي في اليوم التالي لاستلامنا المجلس؟ ألم يطلق الرصاص على مكتبي ومكتب رئيس المجلس عزيز الدويك؟ وهل لم يصرح مسلحو وممثلو "فتح" على التلفاز أنهم سيعلمون "حماس" الديمقراطية؟ إذا كانت نتائج الانتخابات ستحترم هكذا، فنحن لا نريد انتخابات، وواقعنا الحالي أفضل مما سيكون عليه إذا كان الأمر كذلك.

إن لجنة الانتخابات المركزية لم تكن صادقة في إعلانها. لقد دعنا هذه اللجنة إلى الاجتماع بها أنا وعزيز دويك، فذهبنا إلى مقر لجنة الانتخابات المركزية كي نجتمع بالإخوة حنا ناصر ورامي الحمد الله وهشام كحيل. وأول شيء قاله حنا ناصر أن الاجتماع شخصي وليس رسمياً، مع أن رامي الحمد الله طلب منه أن يجعله رسمياً. إذًا، رئيس لجنة الانتخابات المركزية كان يخشى أن يجلس مع رئيس المجلس التشريعي في اجتماع رسمي. لذلك عندما طلب أن يتوجه إلى غزة كان الرد: لقد استقبلت رئيس المجلس التشريعي ونائبه بشكل شخصي ورفضت أن يكون اللقاء رسمياً في رام الله، فكيف تتوقع أن يكون رسمياً في غزة؟ كما عاملت رئيس المجلس التشريعي بشكل شخصي سنعاملك بشكل شخصي، لأنك رفضت التعامل بشكل رسمي.

يخطئ من يعتقد أنه بعد 25 كانون الثاني/يناير، ستزول الشرعيات. هذا لا يجوز، فمن الناحية القانونية، لا تنتهي شرعية المجلس التشريعي بعد أربعة أعوام، وإنما تستمر ولايته إلى حين أداء المجلس التشريعي الجديد اليمين الدستورية. وأريد أن أذكر بأنه في 18 شباط/فبراير 2008، عقد المجلس التشريعي السابق جلسة مطولة اتخذ فيها

قرارات تشريعية، وكنا منتخبين، لكن لم نكن قد أدينا اليمين بعد، الأمر الذي يعني أن ولاية المجلس التشريعي تستمر إلى حين أداء القسم، وهنا لا توجد مشكلة. المشكلة هي في ولاية الرئيس. لقد حدد القانون مدة الرئيس بأربعة أعوام، وسكت. عملياً: واقعنا معقد، ولا يمكن للقانون أن يحل مشكلاته.

وإذا ترك المجلس المركزي الأمر على ما هو عليه، فهذا أفضل الأسوأ، أما إيقاف المجلس التشريعي وإيقاف صلاحياته فهما أمران خطران جداً، أولاً، لأن المجلس المركزي لم.ت.ف. لا يملك صلاحية حل المجلس التشريعي، ذلك بأن المجلس التشريعي، قانونياً، هو سيد نفسه، وثانياً، لأنه أخلاقياً، لا يمكن لمجلس غير منتخب أن يحل مجلساً منتخباً.

حركة "فتح" تقول أنها تريد انتخابات، وها هي حلت مجلس بلدية قلقيلية المنتخب، وعينت محله مجلساً آخر، فلماذا الادعاء أنها تريد انتخابات ما دامت تلجأ إلى حل مشكلاتها، عندما تريد، بعيداً عن الانتخابات؟ أنا أقول إن الإخوة في "فتح"، للأسف، يريدون انتخابات مضمونة النتائج.

إن الورقة المصرية للمصالحة لم تضع سقفاً زمنياً للانتخابات. لقد تحدثت عن انتخابات في 2010/6/28، ووضعت شروطاً، لكن إذا لم تتحقق الشروط فلن تحدث انتخابات إلى أن تتحقق الشروط الملائمة.

ثم كيف لنا أن نتوجه إلى الانتخابات ولدينا في سجون السلطة 600 معتقل سياسي، منهم أناس رفعوا صورتي في الانتخابات وانتخبوني؟ كما أنه تم فصل 1500 شخص من الوظيفة، ووجه إلى بعضهم تهمة أنهم انتخبوا "حماس". لذا، علينا أن نتجه إلى المصالحة أولاً، ومن ثم نهى الأوضاع للانتخابات.

غسان الخطيب: السياسة الداخلية رهينة العوامل الخارجية، ويجب الحد من تأثيرها، وتعزيز عوامل القوة الداخلية لإنقاذ القضية من التآكل والتراجع

□ السؤال ذاته، لكن بصيغة أخرى. د. غسان، في ضوء عدم إمكان إجراء الانتخابات، وإعلان الرئيس محمود عباس نيته عدم الترشح للانتخابات المقبلة، ومع وجود استحقاقات مهمة، ما هو وضع السلطة من الناحية السياسية؟ وماذا يتعين عليها أن تفعل؟

غسان الخطيب: أولاً: أنا أنظر بشكل سلبي إلى التسليم بعدم إجراء الانتخابات، وأعتقد أنه ليس مقبولاً في حق الشعب الفلسطيني أن تستخدم قضية الانتخابات كورقة في المنازعات السياسية، لأن الموضوع ليس موضوعاً سياسياً، بمعنى التوافق أو عدمه. إن الجمهور من حقه ممارسة الانتخابات بمعزل عن الاختلافات بين القوى السياسية.

ثانياً: لماذا لا تكون الانتخابات أداة رئيسية للخروج من الخلاف والنزاع؟ كان هناك ادعاء أن نتائج الانتخابات السابقة لم تحترم، وربما يكون في هذا الادعاء شيء من الصحة، لكنني، وإلى حد بعيد، لا أتفق مع ما قاله د. محمود الرمحي. لقد تم احترام نتائج الانتخابات السابقة، لكن ليس بالكامل، وأعتقد أن الناس تعلموا درساً من الانتخابات السابقة. وفي سياق الاتفاق على الانتخابات المقبلة، يمكن البحث في ضمانات لاحترام كامل لنتائجها مهما تكن. ولذلك أدعو إلى التفكير في الانتخابات على نحو لا تكون فيه هذه الانتخابات أداة من أدوات الخلاف بقدر ما تكون أداة من أدوات الحل.

من ناحية أخرى، وفي سياق تحليلي، أرى أن السياسة الفلسطينية الداخلية رهينة العوامل الخارجية إلى حد كبير جداً. وأنا لا أتحدث هنا عن تأثير الدول والمحاور، إيران وسورية والأردن ومصر، مع أن لها تأثيراً، لكن أتحدث عن شيء آخر، ويجب أن نفهم ذلك، ونقتنع به حتى نستطيع التعامل معه ونعالجه. مثلاً، عملية السلام، وآفاقها، عامل مهم في التأثير في موازين القوى الداخلية.

إن القيادة الفلسطينية الرسمية في مرحلة من المراحل كانت ترغب في العودة إلى الحوار الوطني بعد تحقيق إنجازات سياسية، وكذلك حركة "حماس" التي ترغب، في تقديري، في العودة إلى المصالحة بعد إغلاق ملف شاليط، لأن ذلك يجعلها في موقع أفضل وأقوى. القضايا مترابطة مع بعضها إلى حد كبير، ونقطة الضعف الرئيسية لدينا كفلسطينيين هي أننا مخترقون موضوعياً، بالعوامل الخارجية، وهذا ما يجعل العامل الذاتي ضعيفاً للغاية، ولا سيما أن آفاق عملية السلام ضعيفة جداً، فهناك الاستيطان، و"شاليط"، والمعابر في غزة، والتواصل بين الضفة وغزة؛ هل نستطيع، مثلاً، أن نقلل من أهمية منع إسرائيل التنقل بين الضفة وغزة كعامل أساسي لحالة الانقسام؟ يصعب جداً أن نرى آفاق الخروج من المأزق الداخلي من دون التفكير في العوامل الخارجية، ومن هذه الزاوية أنظر إلى رغبة الرئيس أبو مازن في عدم الترشح، وأرى أنه لا علاقة لها بالموضوع الداخلي، وإنما بموضوع مأزق عملية السلام، وأعتقد أن هذا التكتيك (الذي اتبعه أبو مازن) مفيد على المستوى السياسي، وإن كان له ثمن مزعج في السياسة الداخلية. فلو نظرنا إلى الموضوع من زاوية داخلية فقط، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف للرئيس أن يرى الأوضاع صعبة ولا يرشح نفسه؟ من هذه الزاوية، سيكون من الصعب استيعاب هذه الخطوة أو تقبلها، لكن في سياق السياسة الخارجية، فإن لها دلالات عدة أبرزها:

1 - رسالة إلى العالم: "لقد طفح الكيل". وأعتقد أنها أحدثت تأثيراً، لكن ليس بالدرجة الكافية.

2 – هي وسيلة لتجنب الضغط، لأن هناك استحقاقات معينة كانت مطلوبة من الرئيس وقد تحرر منها الآن، كأنه تحصّن ضد الضغوطات السياسية بمسألة الاستقالة، واستخدمها بشكل إيجابي، إنما كان لها ثمن تمثل في إشكالات انعكاساتها الداخلية.

في هذا الوضع علينا أن نفكر بطرق مختلفة، إحداها ما أشار إليه ناصر القدوة في شأن تعزيز العوامل الداخلية وتقويتها. نحن، كفلسطينيين، تحكمننا جميعاً مشكلة العوامل الخارجية، وإذا درسنا موقف "حماس" نراه أيضاً مخترقاً من العوامل الخارجية. والمطلوب أن نحدث تغييراً في طريقة تفكيرنا السياسي، وأن نحاول تغليب مصلحتنا الذاتية، وتقوية العوامل الداخلية من خلال الاهتمام بالوضع الداخلي والاهتمام بصمود الناس.

وفي هذا السياق يجب الاهتمام بالوحدة الوطنية، كحصن وملجأ في هذه الأوضاع الصعبة، وإعطاء الأولوية للمصالحة الداخلية. ومن غير ذلك لا يوجد رابحون: التيار الرسمي، وم.ت.ف. و"فتح"، والسلطة، هي جميعاً في رأيي، في حالة تراجع وتآكل، كما أن حركة "حماس"، عندما فازت في الانتخابات، لم يكن طموحها غزوة مستقلة فقط، وفي هذه الحالة الصعبة التي هي فيها الآن.

علاوة على ذلك، فإن القضية الفلسطينية، من حيث صدقيتها ووزنها واحترام الناس لها، تتآكل وتراجع، والمخرج ليس في فحص ما هو الأصح، وإنما التفكير في كيفية الحد من تأثير العوامل الخارجية والجهات الخارجية، وتغليب العوامل الذاتية.

كميل منصور: التشريع الذي اعتبر أن ولاية المجلس التشريعي تستمر إلى حين بدء دورة المجلس الجديد كان ألعوبة، ومع ذلك، الموقف الحكيم الآن هو التمديد لأنني لا أرى انتخابات في الأفق

❑ لقد قال د. محمود الرمحي إن شرعية المجلس التشريعي لا تنتهي من الناحية القانونية، وله تفسيره أيضاً. هل الأمر كذلك حقاً؟

كميل منصور: القانون الأساسي لا يجيب عن هذه المشكلة. بصراحة الموقف الحكيم هو التمديد، بسبب عدم التمكن من تنظيم انتخابات رئاسية ونيابية. لا يوجد توافق فلسطيني – فلسطيني، والانقسام ليس سياسياً فحسب بل إنه جغرافي أيضاً، وهذا أمر يوجد أوضاعاً قاهرة تحول دون إجراء الانتخابات. المجلس المركزي ليس لديه حل آخر، والرئيس أبو مازن ليس لديه حل آخر إلا التمديد. إن التشريع الذي يعتبر أن ولاية المجلس التشريعي تستمر إلى حين بدء دورة المجلس الجديد (وحتى في الفترة ما بين انتخاب الأعضاء الجدد وحلفانهم اليمين) كان ألعوبة ابتكرها المجلس السابق

ورفضتها حركة "حماس" في حينه عن حق. لا يجوز أن تلجأ "حماس" الآن إلى الألعوبة ذاتها، وخصوصاً أنها ربما تعني ضمناً الدعوة إلى تعطيل أي انتخابات تشريعية مستقبلية من جانب أي أكثرية نيابية قائمة. الموقف الحكيم هو التمديد، لكن إلى متى؟ لا أعتقد أن هنالك انتخابات في الأفق، ويمكن أن يستمر هذا الوضع عاماً أو عامين أو أكثر. الانتخابات تتطلب مصالحة فلسطينية، واتفاقاً على قواعد اللعبة المقبلة. أما مجرد توقيع "فتح" و"حماس" وثيقة يقدمها طرف ثالث، فلن يؤدي إلى أي شيء، والوثيقة ستبقى حبراً على ورق ما لم تتم مفاوضات جديّة وتنازلات من الجهتين، مع ضمانات متبادلة على قواعد اللعبة الجديدة.

بالنسبة إلى الوثيقة المصرية، أنا لست متأكداً من أن مصر نفسها ما زالت متحمسة لتفعيلها، وذلك بسبب ما قرأناه عن تحفظ أميركي على بنودها، وهو تحفظ في رأيي نابع من اضمحلال احتمالات إجراء مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية جديّة في القريب العاجل. أنا أعتقد أن الوضع تغير مقارنة بما كان يبدو ممكناً في حزيران/يونيو 2009 عندما ألقى الرئيس براك أوباما خطابه الشهير في جامعة القاهرة، وأنا أولي أهمية كبرى لما قاله حينئذ، ليس فقط بسبب كلامه على المستعمرات، بل أيضاً لأنه أعطى إشارات إيجابية لقيادة أبو مازن، وكذلك لـ "حماس"، عندما أعلن أن "حماس" تمثل جزءاً مهماً من الشعب الفلسطيني ولم ينعتها بالإرهاب. لقد كان موقف أوباما هو أن إجراء مفاوضات مثمرة في القريب العاجل يتطلب من الطرف الإسرائيلي تجميد الاستيطان، ومن الطرف الفلسطيني إعادة بناء الوحدة الفلسطينية. أما الآن، وقد فشلت الإدارة الأميركية فشلاً ذريعاً في موضوع المستعمرات، وبالتالي في رعاية مفاوضات جديّة، فإنه لم يعد مجدياً لها إبداء المرونة في شروط المصالحة الفلسطينية، ذلك بأن أي مرونة من جانب واشنطن في هذا المجال تعني خلافاً جديداً وعقيماً، وأيضاً خاسراً مع إسرائيل.

وحتى لو وضعنا التحفظات الأميركية جانبا، ووقّعت حركة "حماس" الوثيقة في شكلها الحالي، فإن نقاشاً جديداً في موضوع الانتخابات التشريعية والرئاسية سينشأ. ولسوء حظنا، فإن إجراء الانتخابات ليس قراراً فلسطينياً فحسب، بل إنه أيضاً قرار تل أبيب وقرار واشنطن، وهما هذه المرة، لن يسمحا بإجراء الانتخابات إلا على أساس أوصلو، وعلى أساس اعتراف "حماس" بالشروط الثلاثة المعروفة. هل ستقبل "حماس" بهذه الشروط؟ لا أعتقد ذلك في الأوضاع الحالية. والنتيجة؟ إن الانتخابات لأسباب فلسطينية داخلية ولأسباب خارجية مؤجلة إلى أجل غير مسمى.

وهنا أود أن أشير إلى تجارب دولية. فالانتخابات في ظل الاحتلال لم تكن تجري إلا عندما كان يبدو أن الانتقال من الاحتلال إلى التحرر أصبح ممكناً أو حتمياً، فتكون

الانتخابات بمثابة استفتاء الشعب بشأن ما إذا كان يريد إنشاء دولة مستقلة أم لا، ذلك بأن العلاقات الدولية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي بعد هزة انحلال الاتحاد السوفياتي تتطلب وجوب أن يركز أي إنشاء للدولة الجديدة على الديمقراطية من خلال الانتخابات. وهذا ما حدث مثلاً بالنسبة إلى ناميبيا، وتيمور الشرقية، وإريتريا، وبعض دول يوغسلافيا سابقاً. وبهذه الروحية، تم إجراء الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة 1996، عندما كان الاعتقاد هو أنها تدرج في مرحلة انتقالية ستؤدي إلى الدولة الفلسطينية المستقلة. لكن مع مرور الوقت، وعندما تبين أن الدولة ليست على الأبواب، وفشلت المفاوضات، عارض الرئيس ياسر عرفات إجراء أي انتخابات جديدة، لأنه كان من شأنها أن تعني إعطاء الاحتلال ديمومة، إلا إن وفاة الرئيس عرفات أوجدت فراغاً جعل انتخاب خلف له أمراً لا مفر منه. ومنذ تولي الرئيس أبو مازن مهامه، وخصوصاً منذ أن توافقت الأطراف الفلسطينية جميعها في صيف سنة 2005 على إجراء انتخابات تشريعية في كانون الثاني/يناير 2006، فإن النظام السياسي وجد نفسه أمام مأزق مبدئي: هل الأولوية للديمقراطية تحت الاحتلال أم لإنهاء الاحتلال؟

على كل حال، إذا لم يعد ثمة إمكان لتنظيم انتخابات مهما يكن سببه، فإن السؤال التالي يبرز، وهو إلى متى سيبقى الرئيس أبو مازن موافقاً على التمديد الذاتي: عاماً؟ عامين؟ ثلاثة أعوام؟ المأزق الحقيقي ليس في 25 كانون الثاني/يناير أو في إصراره على عدم الترشح. المأزق الحقيقي سيقع عندما يقرر الرئيس لأسباب سياسية أو شخصية أنه لا يمكن أن يستمر في القيام بمسؤوليته كرئيس للسلطة أو لمنظمة التحرير، وعندئذ لن تتمحور المشكلة الكبرى حول إيجاد البديل، وإنما على كيفية اختياره من ناحية دستوريته ومشروعيتها في نظر الجمهور الفلسطيني.

محمد بركة: لا يجوز أن تكون م.ت.ف. رهينة الانقسام السياسي القائم، ويجب العودة إلى إحياء مركزيتها، وإدخال "حماس" والجهد الإسلامي إليها

□ أستاذ محمد بركة، أنت متابع نشيط للسلطة، كيف ترى المرحلة الفلسطينية المقبلة؟ محمد بركة: يبدو لي أن المرحلة الانتقالية ستطول أكثر مما نتوقع، وهذا يستدعي إعادة صوغ الحالة السياسية الفلسطينية بناء على ذلك. لا يجوز أن تكون منظمة التحرير رهينة الانقسام السياسي القائم، ويتعين عليها أن تأخذ بعين الاعتبار تطور الحالة السياسية الفلسطينية وظهور قوى جديدة لا بد من أخذها في الحسبان. يجب عدم التفريط في المنظمة، حتى لو كانت غير مكتملة، وأعتقد أن الحالة التي كانت سائدة أيام الرئيس أبو عمار، والتي كان يجمع فيها أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء

الحكومة في جلسة واحدة كانت أمراً غير معقول إطلاقاً، فقد كان حضور أعضاء اللجنة التنفيذية الجلسة مجرد ملحق لاجتماع الوزارة. وفي اعتقادي أنه ليس متأخراً العودة إلى إحياء مركزية منظمة التحرير الفلسطينية في العمل الفلسطيني مع فتح باب المصالحة أو الحوار بشأن قضية التمثيل في منظمة التحرير بمعزل عن الموضوع العام. وفي اعتقادي أنه كان من الخطأ المراهنة على سلطة دولة من دون وجود دولة، وها هو الخلاف اليوم قائم أيضاً على سلطة من دون وجود دولة، بل، للأسف الشديد، أصبح لدينا سلطتان، وهذا إمعان في الكارثة التي نعاني جرّاءها. إن إسرائيل تستثمر حالات الانقسام كلها، ولا أعتقد أن أي طرف من أطراف الانقسام راض عن الاستيطان، أو يرضيه أن يستثمر الانقسام بهذا الشكل. انظروا إلى أي مدى يؤثر الانقسام في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل في كل شيء، وهذا يجب أن يضع الأطراف أمام مسؤولياتهم. نحن أحياناً ندخل في نقاش المصالحة، وفي نقاش إنهاء حالة الانقسام، كأن القضية هي "حماس" و"فتح" فقط؛ كيف سيتفقان، وكيف؟ أنا متفق مع الأخ غسان على أنه يجب أن نرى الارتباطات السياسية، الإقليمية والدولية، وليس بالضرورة ارتباطات الفصائل بالأنظمة، فهذا أمر في غاية الأهمية.

الحديث الآن يجري على ماذا بعد. أنا لا أجد حلاً في هذه المرحلة غير التمديد، لكن لا يمكن التمديد إلى أجل غير مسمى، ففكرة الانتخابات لم توجد كي يمارس الشعب حقه في التعبير، لأنه من الممكن أن يمارس هذا الحق في تظاهرة، أما الانتخابات فهي من أجل حسم الخيارات السياسية إذا كان هنالك أكثر من خيار سياسي، وأصحاب الخيارات المختلفة غير قادرين على التوصل إلى قاسم مشترك. ولهذا، يجب الاحتكام إلى الانتخابات، والشعب هو المرجع لحل الخلاف، فإذا اختلفتم على مصلحة الشعب فعودوا إليه ليقرر هو ما الذي يريده. إن السيناريو المثالي من دون أدنى شك هو أن تجري انتخابات في ظل توافق، وليس بالضرورة أن يكون التوافق على الوثيقة المصرية وإنما على آلية إجراء الانتخابات وآلية احترام نتائج الانتخابات بناء على المخاوف السابقة. لكن هناك من يقول إن إجراء الانتخابات مرهون بإعادة تشكيل أجهزة الأمن، وهنا يتعين على السلطة، إذا أرادت أن تجري الانتخابات وتنال ثقة الشعب، أن تعالج هذه القضية؛ وبناء على التجربة السابقة الدامية يجب معالجة هذا الأمر من خلال الحوار، فالأطراف في إسرائيل، حتى لو اختلفوا، يوزعون الأدوار، ولدينا، كمثال، إعلان حكومة نتنياهو ما يسمى وقف الاستيطان لعشرة أشهر، وخروج المستوطنين لمعارضته، فملاحم توزيع الأدوار هنا واضحة تماماً. لقد كان رابين يقول لياسر عرفات إن المعادلة السياسية لديه لا تسمح، وأنه لا يستطيع، وهنالك رأي عام. نحن لم نشدد على أهمية الرأي العام الفلسطيني. نحن أيضاً لدينا رأي عام، وإذا

كانت "حماس" تعارض هذا الاتجاه أو ذلك، فيجب أن يستخدم أبو مازن ذلك ليقول أنه لا يستطيع أن يوافق على هذا أو ذلك لأن هناك رأياً عاماً، والعكس صحيح. بعد اجتماع المجلس المركزي في إثر تقرير غولدستون قلت للرئيس أبو مازن إنه يجب أن يستخدم المعارضة السياسية ورأي الشعب، ويقول: احتراماً للرأي العام الفلسطيني، قررت كذا وكذا وكذا. القيادة لا تصغر بذلك، بل تكبر وتكسب احترام شعبها. والرئيس أبو مازن يقول إن "حماس" تزايد عليه في موضوع غولدستون، بينما كانت أصلاً ضده، وأصبحت الآن من مؤيديه.

ناصر القدوة: لا تقبل "فتح" الحديث عن حل السلطة أو دولة ثنائية القومية أو دولة واحدة

في زحمة الأحداث التي جرت، وإعلان أبو مازن عزمه على عدم الترشح، نشأت حالة اضطراب في الوضع الرسمي الفلسطيني: أصوات نادت بحل السلطة، وأخرى نادت بدولة ثنائية القومية، في الوقت الذي بات واضحاً أن الاستمرار في المفاوضات، والاعتماد على الولايات المتحدة، أمران ليسا مجديين. ثم هناك الحديث عن إعلان قيام دولة من طرف واحد، أو حل السلطة، أو الاعتماد على التحرك الأوروبي، أو الاستمرار في الوضع القائم، أي لا مفاوضات ولا مقاومة، هذه الأمور جميعها كيف نستطيع أن نوظفها في الهجوم السياسي الفلسطيني، ومن أجل إعادة طرح الملف الفلسطيني في الهيئات الدولية، وفي مقدمها مجلس الأمن؟ ناصر القدوة: ما أريد قوله بالإضافة إلى ما قلته سابقاً هو أن هناك بدائل عامة كان يجري في السابق تداولها، لكنها بدائل معقدة ومتشابكة على أكثر من مستوى وفي أكثر من محور، ولا يوجد حل سحري. مثلاً، نقل الملف إلى الأمم المتحدة، أو اللجوء إلى إعلان قيام الدولة الفلسطينية من جانب واحد، يجب أن يسبقهما عمل متواصل وتراكمي للوصول إلى إنضاج الحالة التي نريدها من أجل تحقيق الأهداف الوطنية. أما بالنسبة إلى بعض الأفكار التي طرحت حديثاً، فنحن كحركة "فتح" حددنا مواقف واضحة تجاهها. لا نقبل الآن الحديث عن حل السلطة، ولا عن دولة ثنائية القومية أو دولة واحدة، ولا عن قفزات حتى فيما يتعلق بمجلس الأمن، على الرغم من إقرارنا مبدئياً باللجوء إليه وضرورته. شخصياً، لا أعتقد أنه سيكون هناك مفاجآت كبرى في الموقف الأوروبي، ومع ذلك، فإن أهمية هذا الموقف تكمن في وضوحه، وفي أنه يفتح أبواباً لإحدى الجبهات التي يجب أن نعمل معها، وهي جبهة مجلس الأمن.

محمود الرمحي: أبو عمار أبقى المقاومة ولم يجردها من سلاحها ولا منعها، ومن يريد دولة، يجب أن يكون لديه مقاومة ومفاوضات

❑ إعلان وزير الداخلية في الحكومة المقالة بشأن اتفاق الفصائل جميعها على وقف إطلاق الصواريخ ووقف المقاومة، ونفي هذه الحكومة وجود أي مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، يثيران تساؤلاً بشأن النهج العملي لـ "حماس". ما هي حقيقة مواقف الحركة؟

محمود الرمحي: لقد أبقى الأخ أبو عمار، رحمه الله، بعض وسائل القوة في يده. أبقى وسيلة المقاومة، ولم يجردها من سلاحها ولا منعها، وإنما سمح لها بالعمل، واستخدمها، ونحن نعرف دوره في تأسيس كتائب شهداء الأقصى وغيرها. ولذلك، فإن الحديث الآن عن المفاوضات فقط، من دون الحديث عن حق أعطانا إياه القانون الدولي، وأعطتنا إياه الشرائع السماوية، وهو حقنا في المقاومة تحت الاحتلال، أصبح يُحرّف الآن، وصار يُقال مقاومة جماهيرية سلمية فقط. من يريد دولة يجب أن يكون لديه مقاومة، ومفاوضات ومقاومة، وليس مقاومة جماهيرية سلمية فقط. نعم، فعل ذلك ياسر عرفات ولم ينتقد. وما وصلت إليه الأمور سابقاً كان أفضل مما وصلنا إليه الآن. كنت قبل أسبوعين أو ثلاثة في لقاء مع رومان برودي، رئيس وزراء إيطاليا السابق ورئيس المفوضية الأوروبية، وقد قال لنا بكل صراحة أمام شخصيات كثيرة في بيت منيب المصري: "لا تعتقدوا أن وضعكم الحالي أفضل. لا تعتقدوا أنه بسبب الرخاء الاقتصادي الموجود هنا، مقارنة بغزة، فإن وضع القضية الفلسطينية أفضل. أنتم الآن تمرّون في أسوأ مراحل القضية." لقد قادنا الانقسام إلى أسوأ مراحل نضال الشعب الفلسطيني، وإلغاء خيار المقاومة وتجريد المقاومة من سلاحها هو الذي ورطنا الآن، وأوصلنا إلى ما نحن فيه. فبعد تجربة المفاوضات على امتداد 18 عاماً تم إعلان فشلها، والذي اعترف بالفشل هو من مارس هذه التجربة. تريدون مفاوضات، حسناً، لكن يجب أن يكون هناك في موازاتها على الأقل، مقاومة تشكل ضغطاً على الاحتلال الإسرائيلي. لا يعقل أن أذهب إلى المفاوضات معتبراً نفسي سلطة في حين أن الجيش الإسرائيلي يدخل كل يوم إلى رام الله ويعتقل العشرات، ولا نسمع شجياً واستنكاراً!! إذاً لماذا أمنع شعبي من المقاومة؟!

❑ أنت تنتقد السلطة لأنها تمنع أي عمل مقاوم مسلح في الضفة الغربية، لكن في قطاع غزة، وقبل أقل من ثلاثة أسابيع، أعلن وزير الداخلية الفلسطيني في الحكومة المقالة وقف المقاومة.

محمود الرمحي: ليس أنا من يوجّه إليه هذا السؤال. أنا عضو مجلس تشريعي، وجّهه إلى وزير الداخلية. ومع ذلك، أقول لك إن ثمة فارقاً بين هنا وهناك هو أنه في غزة تتدرب جميع فصائل المقاومة على استخدام السلاح، بينما هنا، للأسف، يُعتقل حتى من يعطي شيكاً لزوجته أسير أو زوجة شهيد، ويوجد الآن في سجون بيتونيا أشخاص يحاكمون بتهمة غسل أموال لأنهم دفعوا مخصصات لأهالي الأسرى قبل الانقسام، وأنا أتكلم عن سنتي 2002 و2003، عندما كانت الانتفاضة مستمرة، وكانت الفصائل كلها ناشطة. الآن لا توجد مقاومة مسلحة في غزة، لكن على الأقل لم يسحب سلاح المقاومة ولم تُمنع الفرق من أن تتدرب، بينما هنا في الضفة حُرّم حتى إعطاء المال لأهل الأسير وأهل الشهيد، بل إنه اعتبر جريمة وغسيل أموال، وكل من يفعل ذلك يُقدّم إلى محاكم جنائية. في عيد الأضحى المبارك، كانت رام الله سابقاً، تمتلئ بلحوم الأضاحي، أمّا في هذا العيد فإننا لم نجد أضحية للفقراء.

بالنسبة إلى مسألة إعلان الدولة من طرف واحد والذهاب إلى مجلس الأمن، فأنا مع رأي الدكتور ناصر القدوة. أحياناً من المهم أن يصدر قرار من مجلس الأمن، حتى لو لم يطبق. لدينا، مثلاً، القرار رقم 194، فهو لم يطبق، لكن عندما نتحدث نقول إنه لم يطبق، وكذلك الأمر بالنسبة إلى القرار 242. ومن دون شك، فإن إعلان دولة فلسطينية من دون أن تقوم على الأرض، هو أمر ينطوي على خطورة. عندما ندعو إلى المقاومة لا نفعل ذلك استناداً إلى قانون دولي فحسب، بل ارتكازاً على الوازع الديني والشرائع السماوية اللذين يمنحاننا الحق في القتال والمقاومة، وإذا كان القانون الدولي يظلمنا فإننا سنرفضه، ولن نلتزم به إلا عندما يفرض رأيه على إسرائيل، وما دام لم يفرض رأيه بالقوة على إسرائيل، فإننا لن نلتزم به أيضاً. المقاومة يجب أن تستمر من أجل انتزاع حقنا.

غسان الخطيب: حل السلطة بديل انهزامي، والدولة الواحدة بديل غير عملي، والمطلوب تقوية الذات والتعامل مع المفاوضات بمنهجية مختلفة

غسان الخطيب: بالنسبة إلى البدائل، أستطيع القول، من خبرتي في دراسات الرأي العام، أن البديلين اللذين يجري الحديث عنهما في أوساط معينة محدودة جداً، أي بديل حل السلطة والبديل الذي اسمه دولة واحدة، هما بديلان لا يتمتعان بتأييد شعبي على الإطلاق. باختصار، أعتقد أن حل السلطة هو بديل انهزامي، وعدمي، وله أيضاً انعكاسات عملية لم يفكر فيها أحد. عندما نقول سنحل السلطة ماذا يعني ذلك؟! يعني، مثلاً، أننا سنذهب إلى إسرائيل ونطلب منها أن تعين ضابطاً من طرفها كي يستلم المدارس مثلما كان الأمر في زمن الاحتلال. ثم ماذا تفعل بـ 150 – 180 ألف

موظف؟! هل هناك من فكر في التبعات العملية للموضوع؟ إن حلاً كهذا، هو مثل الذي بنى بيته ويريد أن يهدمه بيده. ولهذا، بدلاً من التفكير في التخلص من السلطة بحلها، يجب أن نتخلص منها بالسير إلى الأمام لا إلى الخلف، وبدلاً من نهدم السلطة للعودة إلى الاحتلال، يجب أن نهدمها للذهاب إلى الدولة.

من الناحية العملية، فإن الذين يتكلمون على حل السلطة، هم كأنهم ينادون بإرجاع المفتاح إلى إسرائيل، أي أن نذهب إلى الإسرائيليين ونقول لهم: عودوا! وإذا حدث ذلك، فإنهم سيرمون بوجهك المفتاح، ويقولون: انصرف! والشعب الفلسطيني سينقم عليك لأنك تخلت عن المسؤولية. لا نستطيع الرجوع إلى الخلف لأن الأمر ليس بيدنا. وطبعاً، ثمة عوامل أخرى لا مجال الآن للحديث عنها.

أما البديل الآخر، أي الدولة الواحدة، فهو حل غير عملي، لأننا إذا كنا نهرب إلى فكرة الدولة الواحدة نظراً إلى أن حل الدولتين غير عملي، وغير ناجح، فإن موضوع الدولة الواحدة، أي دولة واحدة فيها قوميتان، هو أكثر صعوبة وأكثر استحالة. يجب أن نفكر بطريقة مسؤولة، وفي اعتقادي أن هذه الطريقة تتضمن ثلاثة محاور، أو مرتكزات.

المرتكز الأول والأساسي: الالتفات إلى الذات، وإلى تعزيز عوامل القوة الداخلية،

والتركيز على تقوية الذات بكل السبل الممكنة، وهذه الأمور تشمل قضايا تعزيز الصمود، والمحافظة على كرامة الناس، وتحسين التعليم من أجل إنتاج أجيال قادمة أكثر وعياً وعلماً ومعرفة، وأكثر قدرة على أن تنجز ما لم نستطع نحن إنجازها. وهناك أيضاً، التركيز على القانون الدولي، وتجربتنا مع غولdstون، على سبيل المثال، تشير إلى أن هنالك قضايا نستطيع أن ننجز فيها أكثر.

المرتكز الثاني: التعامل مع المفاوضات بمنهجية مختلفة، بحيث إنها بدلاً من أن تكون

عصا بيد إسرائيل تصبح عصا بيدنا لاستخدامها أداة في المقاومة بمعناها العام،

واعتقد أننا نعيش مثل هذا النوع من المقاومة. فعندما نقول إنه لا مفاوضات مع

استمرار الاستيطان، إذ كيف نذهب إلى التفاوض من أجل إنهاء الاحتلال مع طرف

منشغل بتكريس الاحتلال، فهذا نوع من المقاومة. وهنا يوجد منطق قوي. ويمكن

اعتبار هذا الموقف شكلاً من أشكال المناورات التفاوضية. إنه مفاوضات بشكل

مختلف، وقد سلط الأضواء على الموقف الإسرائيلي في موضوع الاستيطان، وولّد نوعاً

من الضغوطات في موضوع الاستيطان لم يكن موجوداً من قبل.

المرتكز الثالث: مرتبط بالمرتكز الثاني، وهو ضرورة الخروج من التفاوض الثنائي، هذا

التفاوض الذي زجتنا إسرائيل فيه منذ أوسلو، وأنا لا أتحدث هنا عن التخلي عن

المفاوضات، وإنما، على العكس، عن منهج المفاوضات الأكثر ملائمة بالنسبة إلينا. إن

قوتنا تتعلق بعلاقتنا، وبالرأي العام الخاص بنا، وبالقانون الدولي، وبالمجتمع

الدولي، وكلما تعاملنا مع المفاوضات باعتبارها تتعلق بأطراف متعددة، سواء أكانت

عربية، أم دولية، أم مجلس أمن، كان ذلك لمصلحتنا، وكلما عدنا إلى المفاوضات الثنائية، أي فلان مع فلان أو الوفد الإسرائيلي مع الوفد الفلسطيني، وخصوصاً عندما يحدث ذلك بالسفر، كان الوضع ضد مصلحتنا، إذ لا شيء يحكم المفاوضات سوى موازين القوى. هذا خطأ ارتكبناه منذ انتهاء مفاوضات واشنطن وبدء مفاوضات أوسلو إلى حين توقف المفاوضات في الفترة الحالية. يجب أن ننقل الموضوع إلى أطراف متعددة، إلى المجتمع الدولي، لكن بأشكال مركبة، وليس بشكل ميكانيكي كأن نقول لناخذ الملف ونذهب إلى مجلس الأمن. المسألة تحتاج إلى تحضير وبناء ثقة وعمل بعيد الأمد أو متوسط الأمد، كي نقتنع المجتمع الدولي بأن مسألة إنهاء الاحتلال هي مسؤوليته، ولا يجوز أن تبقى مسؤولية إسرائيل من خلال آلية احتكار المفاوضات الثنائية.

كميل منصور: القانون الدولي يعطي المقاومة المسلحة شرعية، لكن يجب إخضاعها لحساب الربح والخسارة، والمقاومة السلمية بحاجة إلى ابتكار وسائل جديدة للتعامل مع أشكال الاحتلال

□ الفلسطينيون يرفضون العودة إلى المفاوضات من دون تجميد كامل للاستيطان، وتنتيا هو أعلن مجرد تجميد جزئي وموقت له لعشرة أشهر، ولم يعتبر الفلسطينيون ذلك كافياً. ما العمل، الآن، أو بعد عشرة أشهر؟

كميل منصور: أود أن أضع هذا السؤال في إطار أوسع. شخصياً، أرى أنه يوجد شبه إجماع فلسطيني تشترك فيه "حماس"، ويقوم على أن هدفنا الحالي هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي التي احتلت منذ سنة 1967. فإذا اعتبرنا أن هذا هو هدفنا ومشروعنا الوطني، عندها يجب أن نتحدث عن الأدوات الممكنة التي ربما تسمح بإنجاز هذا المشروع، وألاً نستخدم أي أداة من هذه الأدوات إلا إذا أدت إلى تقوية موقفنا وزادت من الأرصدة التي في حيازتنا. فما هي الأدوات الممكنة؟ أولاً: إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الدستورية والسياسية كي تكون إطاراً يوحد القوى السياسية الخاصة بالشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، ويسمح باستعادة الشعب الفلسطيني في الخارج لدوره التاريخي، مع ما ينطوي عليه ذلك من إيجاد صيغة لمشاركة "حماس" في منظمة التحرير، الأمر الذي يتطلب من الحركة بعد نظر وموقفاً سهلاً في هذا الاتجاه لأنه لا يخدم القضية الوطنية فحسب، بل يصب أيضاً في مصلحة "حماس" الذاتية. فحتى لو انضمت "حماس" إلى المنظمة بـ "حصة" ضعيفة (لنقل 20٪)، فإن تأثيرها فيها سيكون أقوى أضعافاً بسبب قاعدتها الشعبية في الخارج والداخل. على كل حال، لا غنى عن منظمة التحرير كأداة فلسطينية شاملة

تمثيلاً وسياسياً ودبلوماسياً، وأعتقد أن إعادة المنظمة كإطار موحد شامل أهم من الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ثانياً: إعادة توحيد السلطة الوطنية في قطاع غزة والضفة الغربية. ولا أقصد هنا المصالحة بين "فتح" و"حماس"، على الرغم من أهميتها، وإنما أقصد، من خلال المصالحة (أو المحاصصة إذا شئتم)، التوحيد الجغرافي بين المنطقتين، أو إخضاعهما لسلطة واحدة، لأنه من دون ذلك لا أمل بالاستقلال. ثالثاً: البناء المؤسسي للسلطة بمعنى تقوية الوزارات والمرافق العامة ومؤسساتها كي تستطيع تلبية حاجات الشعب اليومية، وبالتالي حاجات الصمود والالتصاق بالأرض. رابعاً: بناء القطاع الخاص وما يسمى مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، لأنها هي أيضاً تساهم في تقوية ارتباط الفلسطيني بأرضه. خامساً: المقاومة السلمية، ويجب ألا نستخف بأهميتها، ليس فقط لأنها تكسبنا التعاطف الدولي مع قضيتنا، بل لأنها تساهم أيضاً في الصمود وفي تعزيز التعاضد المجتمعي مثلما حدث في الانتفاضة الأولى. وهنا لا بد من الاعتراف بأن المقاومة السلمية على غرار الانتفاضة الأولى لم تعد ممكنة، لأن الجندي الإسرائيلي لم يعد في قلب المدن والتجمعات السكنية، وإنما أصبح يختبئ وراء الحواجز والمتاريس وهو مدجج بالسلاح. من الضروري ابتكار وسائل جديدة للمقاومة السلمية وتطويرها كي تتعامل مع أشكال الاحتلال وأدواته. سادساً: المقاومة المسلحة. نعم، القانون الدولي يعطي المقاومة، المسلحة لشعب تحت الاحتلال، شرعية، مع ملاحظة أن استهداف المدنيين ليس شرعياً. السؤال هو: هل المقاومة المسلحة المشروعة أداة حكيمة في الأوقات والأوضاع كافة؟ الإجابة هي بكل تأكيد لا. من الضروري إخضاع هذه الأداة في كل وضع لحساب الربح والخسارة على جميع الأصعدة: الإنجاز العسكري؛ الثمن البشري والمادي؛ التعاضد الاجتماعي (أو نقيضه، الانفلات الأمني)؛ التأييد الدولي؛ النتيجة السياسية؛ وغير ذلك. سابعاً: العمل الدبلوماسي المبني على عدم التنازل عما تعطينا إياه الشرعية الدولية. فهذه الشرعية لا تعترف بكامل حقوقنا، ولذلك من غير المقبول أن نتنازل عما تعترف به. الدبلوماسية الفلسطينية يمكن أن تكون مرنة في كل الأمور، ما عدا حقوقنا المعترف بها. ثامناً: المفاوضات. كثيراً ما نسمع أن المفاوضات مع إسرائيل فشلت، وأنه لذلك يجب وضع حد للتفاوض. أنا شخصياً لا أفهم هذه المقولة، لأنها تعني ضمناً أن مقياس نجاح المفاوضات هو الوصول إلى اتفاق، مهما تكن حسنات الاتفاق ومساوئه. علينا أن نغير مفاهيمنا بالنسبة إلى المفاوضات، فنعتبرها أداة في المعركة كسائر الأدوات. إن مقياس نجاح المفاوضات، في معركتنا الطويلة، هو مساهمتها، كسائر الأدوات، في زيادة أرصدتنا الذاتية والدولية، وليس بالضرورة توقيع اتفاق. وربما يكون ما يسمى الفشل في الوصول إلى اتفاق دليلاً على قوة الأرصدة

الفلسطينية، لا على ضعفها. وهنا أيضاً، يجب أن أقيس الدخول في التفاوض في ميزان الخسارة والربح (كتعزيز موقف سياسي، أو على العكس، التعرض لمزيد من الضغوط)، وليس فقط باعتبار أنه سيؤدي إلى توقيع اتفاق أو عدمه. خلاصة القول، إن ما نحتاج إليه هو اختيار المزيج الملائم من الأدوات التي سردتها، وتكييفها مع تغير الأوضاع في معركة طويلة لن يفيد فيها السلاح وحده، ولا بناء المؤسسات وحده، ولا المقاومة السلمية وحدها، ولا الدبلوماسية وحدها، ولا القانون الدولي وحده.

محمد بركة: إعلان الدولة في ظل الأوضاع الحالية سيكون مجرد شعار نضالي، ويجب القيام بجهد تراكمي لإنضاج حالة دولية وإقليمية وشعبية فلسطينية قبل ذلك

محمد بركة: إن ما يسمى قرار تجميد الاستيطان لم يكن موجهاً إلى أبو مازن، وإنما إلى أميركا. فهذا القرار لم يأت لإرضاء حاجات الفلسطينيين، وكل ما كان يدور في خلد المسؤولين الإسرائيليين وفي غرفهم المغلقة لدى احتدام النقاش بشأن الموضوع مع معسكر المستوطنين، هو أن الجانب الفلسطيني لن يوافق على العودة إلى المفاوضات بناء على هذا القرار، الأمر الذي سيمكّن إسرائيل من درجة كرة المسؤولية عن عدم الوصول إلى اتفاق سلام إلى الجانب الفلسطيني، وبذلك تكسب ود أميركا. المقصود إذاً، ليس مخاطبة أبو مازن. هذا أولاً؛ أما في الجانب العملي على الأرض، فإن مجموع ما أقر من بناء في المستعمرات، واستثنى من التجميد، يستغرق العمل فيه 20 شهراً وليس 10 أشهر، وذلك طبعاً من دون أن نذكر الاستثناءات الإضافية التي وضعها نتنياهو في قراره مثل المباني العامة وتلبية حاجات التكاثر الطبيعي والقدس. لذلك أقترح على أنفسنا كفلسطينيين، وحتى على الإسرائيليين الذين يناضلون من أجل السلام، ألا يتم تقسيم المرحلة المقبلة إلى مرحلتين: ما قبل الأشهر العشرة، وما بعدها، وألا يشكل الإعلان الإسرائيلي ضغطاً على الطرف الفلسطيني في معادلة ما، من أجل القبول بالمرجعيات الإسرائيلية، وإنما أن نواصل الإصرار على النقاط الثمانية التي طرحها أبو مازن في خطابه في حينه. وإذا أردت أن أختزلها، فسأختزلها في نقطتين: مرجعية حدود 1967، ووقف الاستيطان كلياً.

إن جل ما تحدثنا عنه في سياق القضايا كلها التي طرحت فيما يتعلق بتفعيل الدور الدولي، وبناء المؤسسات، وتدعيم الصمود الفردي والجماعي لدى المواطن الفلسطيني، يتصل بسؤال: ماذا بعد الأشهر العشرة؟ لكن ماذا عن تفعيل الدور العربي، هذا الدور الذي لم نتحدث عنه، كأن العرب خارج المجرة للأسف الشديد، إذ إن دورهم في أحسن الأحوال هو التوسط بين أميركا والفلسطينيين، وليس دعم الفلسطينيين في مواجهة أميركا وإسرائيل.

أود الآن أن أعود إلى مسألة المقاومة، وكلي لا أدخل في نقاشات نظرية أقول دعونا نتحدث عن حال القضية الفلسطينية بعد الانتفاضتين، الأولى والثانية. بعد الانتفاضة الأولى، انتفاضة الحجور، ارتفعت مكانة القضية الفلسطينية، وفرضت نفسها على المنبرين الدولي والإقليمي بإلحاح، وبدأت الأنظمة العربية تأخذ هذا المد الشعبي بعين الاعتبار أمام شعوبها لأنه أصبح عنصراً ضاعطاً داخل المجتمعات العربية. أما الانتفاضة الثانية فتحوّلت في مرحلة معينة إلى عمل مسلح، وهناك انتهت. نقطة أخرى: لقد تراوحت المشاركة الشعبية في الانتفاضة الأولى ما بين 25% و70% من أفراد الشعب الفلسطيني، بينما تراوحت في الانتفاضة الثانية ذات الطابع المسلح، ما بين 5% و10% في أفضل الأحوال. إن الشعب لم يشارك في هذه الانتفاضة، وحالة القضية بعد الانتفاضة الثانية أسوأ كثيراً.

2 السؤال الذي يجب أن يُسأل هنا هو، هل يقودنا ذلك إلى إلغاء حق الشعب الفلسطيني في الكفاح المسلح من أجل إنهاء الاحتلال؟ طبعاً لا يمكن أن نقبل ذلك، فهذا حق يكفله القانون الدولي ويكفله الحق الطبيعي للإنسان في أن يتحرر من الاحتلال. محمد بركة: أعود إلى ما قاله الدكتور كميل فيما يتعلق بترشيده هذا الكفاح بما يخدم القضية ويدفعها إلى الأمام. عندما قامت مجموعة بأسر شاليط، وهو جندي كان في موقع عسكري، هل قال أحد إن هذا الأمر مستهجن؟ إسرائيل حاولت أن تلعب بالمصطلحات، وهي تقول دائماً: "خطف"، ولا تقول "أسر"، مع أنه جندي، والجندي لا يُخطف. لست أنا من قال هذا الكلام، وإنما الذي قاله قبلي هو إفرام سنيه، عندما مر في وادي الحرمة في إثر مقتل جنود إسرائيليين، وسأله أحد المذيعين عن قتل جندي، فقال: لا نقول "قتل"، بل نقول "سقط". وبالتالي فإن عدوك، وحتى المجتمع الدولي، لا يستطيع أن ينتقدك على عملية مشروعة. أما تفجير باص، أو تفجير فندق يحتفل فيه مسنون، فهذا تشويه لعدالة القضية، ونزع صفة الإنسانية عن قضية هي أعدل قضية على وجه الكرة الأرضية اليوم، وزجها في خانة ضيقة اسمها الإرهاب. بالعودة إلى موضوع إعلان الدولة، لا أريد أن أضيف إلى ما قيل قبلي. يجب إفساح المجال أمام الأوضاع كي تنضج، وأعتقد أنه في حالة نضوجها، فإن شعار إعلان الدولة في حدود 1967 سيكون شعاراً نضالياً، وليس شعاراً لتسجيل موقف. يجب القيام بجهد تراكمي لإنضاج حالة دولية وإقليمية وشعبية فلسطينية تجاه موضوع الدولة.

أما موضوع الدولة الواحدة، فالحديث عنه تسطيح للأمور، وهروب إلى الأمام. أنا لا أستطيع أن أستبدل شيئاً بشيء آخر أكثر استعصاء منه. الدولة الواحدة تتحقق فقط بالتوافق بين اليهود والفلسطينيين، بين إسرائيل والفلسطينيين وهذا غير وارد من

طرف الإسرائيليين، وهناك كثير من الأسئلة التي يجب أن تُسأل فيما يتعلق بهذا الموضوع، منها، مثلاً، ماذا سيكون شعار نضالنا ونضالكم، هل هو التحرر وبناء الكيان الجديد أم المساواة في إطار الدولة الواحدة؟ هنا توجد تشابكات لا بداية لها ولا نهاية. لكن إذا اخترنا أن نتطوع بالتنازل عن حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني فسنكون مضطرين إلى أن نقبل ضمناً بناء المستعمرات، وسيصبح حديثنا حديثاً عن حقوق مواطنة وحقوق مساواة، وسنصبح خاضعين لتوازن القوى الاقتصادي الذي هو في مصلحة الإسرائيليين، فنحن شعب مسحوق، معدل الدخل السنوي عندنا يتراوح بين 2000 و2500 دولار، بينما هو عندهم 21.000 دولار سنوياً، كما أننا سنكون خاضعين لتوازن القوى العسكري، بمعنى أن مصادر ومقايض القوة كلها، الموجودة في هذه الدولة الواحدة، لن تكون في يدنا وإنما في يدهم، وسيكون الحال على غرار ما نحن عليه منذ سنة 1948. الحديث عن الدولة الواحدة كلام يتردد في الأوساط التي تحاول أن تعطي جواباً أكاديمياً عن القضية من دون الرجوع إلى الإنسان الذي يعيش في الأرض، والذي يريد المدرسة والشارع والأمن الشخصي ومكان العمل. إن هذا شكل من أشكال الترف لن يوصل إلى شيء أبداً.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مسألة طرحها الدكتور محمود مرتين، ولم يتطرق إليها أحد، وهي قضية اعتقال إخواننا في "حماس" في الضفة. بالنسبة إليّ، هذا أمر مرفوض، وأي شكل من أشكال الاعتقال السياسي مرفوض، وهذا الكلام يجب أن يقال أيضاً على ما يحدث في غزة: الاعتقالات؛ القتل؛ إصدار الفتاوى للاعتداء على الناس؛ فرض نمط حياة معيّن على الناس. لا يجوز أن يتدخل النظام السياسي في حياة المواطن الشخصية مدعياً أنه يتحرك من خلال إرادة إلهية أو من خلال تعاليم الدين. ليس بالسيف تحدد كيف يلبس الناس، وكيف يظهرون في الشارع، وكيف يتصرفون. هذا كلام مناقض لفكرة الانتخابات وفكرة الديمقراطية. وأكرر أنني لا أتفق إطلاقاً مع اعتقال أي أخ من إخواننا في "حماس" في الضفة الغربية أو في أي مكان آخر على خلفية سياسية. وأخيراً، هناك قضية لم تطرح قط، وهذا ما أريد أن أختتم به. نحن نتحدث عن عناصر القوة، لكننا نحيدّ أحد عناصر القوة الأساسية، وهو الجوالي الفلسطينية في الخارج، المنشغلة بنقل صورة الخلاف من الداخل الوطني إلى الخارج الأجنبي. فأنا أتجول بينهم من حين إلى آخر، وأقول لهم: إن أساس وظيفتكم هي كيف تتعاملون مع المجتمع الذي تعيشون فيه من أجل أن تقربوه إلى قضيتكم، وأن تتفادوا نقل الخلافات في الساحة الفلسطينية الداخلية إلى الخارج. وفي اعتقادي، ثمة حاجة إلى اتفاق ألوان الطيف السياسي الفلسطيني كلها على أن تبعث بإشارات واضحة إلى أنصارها في الخارج بشأن كيفية خدمة القضية الفلسطينية وتجنييد المؤيدين لها. ▀

- (*) عُقدت هذه الندوة في رام الله في أواسط كانون الأول/ديسمبر 2009.
- (**) محمد بركة: رئيس كتلة حداث في الكنيست • غسان الخطيب: مدير مركز الإعلام الحكومي • محمود الرمحي: عضو المجلس التشريعي عن حركة "حماس" • ناصر القدوة: عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" • كميل منصور: أكاديمي، وعميد كلية الحقوق في جامعة بيرزيت سابقاً.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>